



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة البرنامج

الدورة السادسة والعشرون بعد المائة

روما، 18-22 مارس/آذار 2019

تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة ورؤيتها للعمل في مجال التغذية

يمكن توجيه الاستفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيد Masahiro Igarashi

مدير مكتب التقييم

الهاتف: +39 06570-53903



PC 126

MY898A

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)، وهذه هي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

سلسلة التقييمات المواضيعية

تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة ورؤيتها للعمل في مجال التغذية

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة - مكتب التقييم

فبراير/شباط 2019

مسرد المصطلحات

نمط غذائي

نوع الأغذية التي يتناولها شخص ما عادةً. وغالباً ما يشير مصطلح "النمط الغذائي" إلى تناول غذائي ما محدد لأسباب تتعلق بالصحة أو إدارة الوزن (وغالباً ما تكون هناك صلة بين الإثنين). ولكل ثقافة وكل شخص بعض التفضيلات الغذائية أو بعض المحرمات الغذائية، وقد تكون الخيارات الغذائية الفردية صحية إلى حد ما أو لا.

حالة مرضية أو مرض غير معدي وغير قابل للانتقال بين الناس، تسببه أو تفاقمه عوامل الخطر المرتبطة بشدة بالنمط الغذائي (مثل البدانة، وفرط سكر الدم، وارتفاع نسبة الدهون في الدم، وارتفاع ضغط الدم). وكنتيجة "للتحول التغذوي" (انظر أدناه) برزت الأمراض غير المعدية كسبب رئيسي للوفيات والأمراض في البلدان المنخفضة والمتوسطة والمرتفعة الدخل. وأهم الأمراض غير المعدية هي أمراض القلب والأوعية الدموية وداء السكري.

هي نُهج تغذوية تركز على الأغذية – الطبيعية أو المجهزة أو المدعمة – كوسيلة أساسية لتحسين جودة الأنماط الغذائية والتغلب على سوء التغذية ونقص التغذية ومنعهما. وتعترف هذه النهج بالدور الأساسي للأغذية من أجل تغذية جيدة وأهمية النظم المشاركة في إنتاج الأغذية والتجارة بها وتحويلها لتحديد "البيئة الغذائية" للمستهلكين.

جميع العناصر (البيئة، والأشخاص، والمدخلات، والعمليات، والبنى التحتية، والمؤسسات، وما إلى ذلك) والأنشطة المرتبطة بإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وإعدادها واستهلاكها، ونواتج هذه الأنشطة، بما في ذلك الاجتماعية والاقتصادية والبيئية منها.

النقص في واحد أو أكثر من المغذيات الدقيقة اللازمة للصحة.

وهي تشمل النقص في الفيتامينات والنقص في المعادن.

انتقال العديد من البلدان النامية من الأنماط الغذائية التقليدية المرتفعة في الحبوب والألياف إلى الأنماط الغذائية الغربية المرتفعة في السكريات والدهون والمواد الحيوانية المصدر، التي غالباً ما ترتبط بارتفاع في الأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي.

تراكم غير طبيعي أو مفرط للدهون قد يضرّ بالصحة. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، البدانة هي عندما يكون مؤشر كتلة الجسم (مؤشر كتلة الجسم – الوزن بالكيلوجرامات مقسوماً على مربع الطول بالأمتار) أكبر من/أو مساوي لـ30.

الأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي

النُهج القائمة على الأغذية

نظام غذائي

النقص في المغذيات الدقيقة

التحول التغذوي

البدانة

تراكم غير طبيعي أو مفرط للدهون قد يضرّ بالصحة. وفقاً لمنظمة الصحة العالمية، البدانة هي عندما يكون مؤشر كتلة الجسم (مؤشر كتلة الجسم - الوزن بالكيلوجرامات مقسوماً على مربع الطول بالأمتار) أكبر من/أو مساوي لـ25.

الوزن الزائد

حالة تصيب الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0 و59 شهراً، والذين يكون طولهم بالنسبة للعمر أقل من انحرافين معياريين (التقزم المعتدل والشديد) وأقل من ثلاث انحرافات معيارية (التقزم الشديد) من متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الأطفال. وهي تقيس سوء التغذية المزمن.

التقزم

تواجه (1) نقص التغذية، (2) والوزن الزائد والبدانة، أو الأمراض غير المعدية المتصلة بالنمط الغذائي، (3) ونقص المغذيات الدقيقة (الجوع الخفي)، في نفس الوقت، عند الأفراد والأسر والشعوب وعلى مدى الحياة.

العبء الثلاثي لسوء التغذية

حالة تصيب الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0 و59 شهراً، والذين يكون وزنهم بالنسبة للعمر أقل من انحرافين معياريين (الهزال المعتدل والشديد) وأقل من ثلاث انحرافات معيارية (الهزال الشديد) من متوسط معايير منظمة الصحة العالمية لنمو الأطفال. وهي تقيس سوء التغذية الحاد.

الهزال

1- مقدمة

- 1- بناءً على طلب لجنة البرنامج المقدم في دورتها الحادية والعشرين بعد المائة في مارس/آذار 2017، أجرى مكتب التقييم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) تقييماً لاستراتيجية المنظمة ورؤيتها للعمل في مجال التغذية، بعد ست سنوات من اعتمادها في عام 2012.
- 2- وكانت أهداف التقييم كما يلي: (أ) تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، لا سيما من أجل تعميم التغذية في عمل المنظمة وطريقة التفكير فيها؛ (ب) دراسة كيف ساعدت الاستراتيجية، والإطار الاستراتيجي المراجع وآليات التنفيذ المرتبطة به، المنظمة على تركيز عملها وتحسينه في مجال النظم الغذائية والزراعية المراعية للتغذية؛ (ج) وتقديم توصيات استراتيجية للمنظمة على جميع المستويات لزيادة تعميم التغذية في عمل المنظمة وزيادة مساهمة النظم الغذائية والزراعية في التغذية. وكانت الفترة المقيمة ما بين عامي 2012 و2018.
- 3- وكان الهدف من استراتيجية التغذية هو المساهمة المباشرة في تحقيق الهدف الاستراتيجي 1 للمنظمة "القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية"، وتم تنسيق تقييمها مع تقييم الهدف الاستراتيجي 1 الذي أجري في الفترة 2017-2018. ويستثني مجال التقييم عمداً عمل المنظمة بشأن الدستور الغذائي وسلامة الأغذية.
- 4- وقد تغيرت بيئة السياسات بشكل كبير منذ وضع الاستراتيجية. وهناك اعتراف متزايد بين الدول الأعضاء، مدفوعاً بالزيادة السريعة في الأمراض غير المعدية في البلدان التي تعاني من عبء مزدوج/ثلاثي لسوء التغذية، بأنه ينبغي أن تتعدى الاستراتيجيات الفعالة للتصدي لسوء التغذية التدخلات الخاصة بالتغذية لتشمل تعديل بيئات التغذية، لا سيما تلك التي هي أكثر مؤاتاة لانتشار السمنة. والأهم من ذلك، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة، ويرتبط ثمانية منها على الأقل ارتباطاً قوياً بالتغذية.
- 5- وقد دخل العديد من الجهات الفاعلة والمبادرات الجديدة المشهد التغذوي خلال السنوات القليلة الماضية، مثل حركة تعزيز التغذية، والشراكة للقضاء على الجوع بين الأطفال، والتغذية من أجل النمو، وتقرير التغذية العالمي، والفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية. وظهرت مبادرات خاصة متعددة أيضاً. وتم إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، وعادت أمانة اللجنة الدائمة المعنية بالتغذية من جنيف إلى روما في عام 2016. ويجري تناول التغذية في المنظمة بصورة متزايدة في اجتماعات مجلس المنظمة ومؤتمراتها، وكذلك في لجان المنظمة الفنية الرفيعة المستوى المعنية، على سبيل المثال، بالزراعة ومصايد الأسماك والغابات ومشكلات السلع، وكذلك في لجنة الأمن الغذائي العالمي.
- 6- ويعرض هذا التقرير، المعد للجنة البرنامج، نتائج التقييم واستنتاجاته وتوصياته. وترد بيانات وتحليل أكثر اكتمالاً تدعم هذه النتائج في تقرير التقييم الأصلي المتاح من مكتب التقييم وعلى موقعه على الإنترنت.

2- النتائج

1-2 الصلة بالاحتياجات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية

(أ) أهمية الاستراتيجية

7- عززت استراتيجية المنظمة ورؤيتها للعمل في مجال التغذية التزام المنظمة بهذا الجزء المهم من ولايتها حتى الآن، وذلك أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتحديات العالمية المتمثلة بسوء التغذية. وقد تمت مواجهة هذه التحديات حتى الآن من خلال التدخلات التغذوية المباشرة التي تنفذ أساساً في القطاع الصحي؛ ومع ذلك، يُعد تحسين الأنماط الغذائية من خلال تحسين الأنظمة الغذائية خطوة أساسية إلى الأمام حيث أنه قد يقدم حلاً أكثر استدامة لجميع أشكال سوء التغذية.

8- ومن الناحية العملية، ينتقص عدد من العوامل من أهمية الاستراتيجية داخل المنظمة: فقد فشلت الاستراتيجية في معالجة القضايا التشغيلية بعمق كاف، مثل متطلبات الموارد البشرية، أو صكوك تعبئة الموارد، أو تحديد الأولويات؛ وقد افتقرت إلى إطار للمساءلة مع نتائج ومؤشرات وطرق للإبلاغ متفق عليها؛ وسرعان ما أصبحت الأسبقية للإطار الاستراتيجي المراجع، الذي تم تقديمه في عام 2013. وعلى سبيل المثال، أصبح من المطلوب من شعبة التغذية والنظم الغذائية تعميم التغذية من خلال فرق البرنامج الاستراتيجي، بدلاً من دعم المكاتب القطرية مباشرة.

9- وكان المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، الذي اشتركت في تنظيمه منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، إنجازاً كبيراً خلال فترة التقييم. ومع ذلك، من الممكن أن تكون التوصيات الستين الناتجة قد قللت من أهمية عمل الاستراتيجية كوثيقة توجيهية للمنظمة في مجال التغذية، مما وسع نطاق اهتمام المنظمة بشكل كبير ليشمل الوزن الزائد والبدانة بالإضافة إلى نقص التغذية، الذي كان محور التركيز الرئيسي لاستراتيجية التغذية.

10- وتتعارض الاستراتيجية الآن مع الخطة المتوسطة الأجل الحالية في الإشارة إلى أنه "ينبغي أن يظل نقص التغذية، بما في ذلك نقص المغذيات الدقيقة، محور تركيز المنظمة الرئيسي، بما أن منظمة الصحة العالمية تواصل تركيز عملها على آثار الأمراض غير المعدية المتعلقة بالوزن الزائد والبدانة على الصحة العامة."

11- ومن بين الأشياء التي تغيرت منذ اعتماد الاستراتيجية، أصبحت المساهمة المحتملة لنظم الأغذية في التغذية تحتل مركز الصدارة. ولم يتم توضيحها بشكل كامل في الاستراتيجية التي لم تقدم أمثلة محددة عن التغييرات التي يمكن أن تكون مرغوبة من وجهة نظر تغذوية. ولا يزال هذا الفهم غير المكتمل لنظم الأغذية كمحركات للتغذية من جانب المنظمة يمثل قضية اليوم، وحجر عثرة أمام تفعيل جهود المنظمة للتركيز على التغذية. ويقابله جزئياً العمل التحليلي الذي أجري مؤخراً بالشراكة مع الفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية وفريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي.

(ب) أهمية العمل المعياري لشعبة التغذية والنظم الغذائية

12- تكتسب المنتجات المعرفية الحديثة في المنظمة أهمية كبيرة في سياق التحديات الناشئة في مجال التغذية، وتولي الاهتمام لجميع أشكال التغذية (ليس فقط لنقص التغذية ولكن أيضاً للوزن الزائد والبدانة). وهناك بعض الثغرات التي لا تزال بحاجة إلى سدها، مثل المنتجات المعرفية المصممة بشكل أفضل للموظفين الميدانيين وغير المتخصصين، والوحدات الخاصة برصد وتقييم الزراعة المراعية للتغذية، والتوجيهات بشأن كيفية دمج التغذية في القطاعات الأخرى غير إنتاج المحاصيل (الثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك، والغابات، وسلاسل القيمة).

13- وأدت الزيادة الكبيرة من ناحية السياسات، ضمن شعبة التغذية والنظم الغذائية، فضلاً عن "عدم التشديد" الذي تلاها بشأن بعض العمل المعياري في برنامجي العمل والميزانية للفترتين 2016-2017 و2018-2019، إلى انخفاض قدرات العمل على المنتجات المعيارية التقليدية.

(ج) أهمية البرنامج الميداني المتعلق بالتغذية

14- تطور البرنامج الميداني للمنظمة المتعلق بالتغذية، منذ إطلاق الاستراتيجية، نحو جهد أكثر تعهداً للتصدي لسوء التغذية، ولتعميم التغذية في خطط التنمية الزراعية، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، ولدعم التنوع الغذائي، أو لاستهداف المرأة والفتيات والرضع والأطفال الصغار.

2-2 الفعالية - النتائج المحققة

(أ) النتائج المحققة بشأن نواتج الاستراتيجية

النتائج 1: توليد المعرفة والأدلة للنهج القائمة على الأغذية

15- لوحظت زيادة كبيرة في المنشورات ذات الصلة بالتغذية في المنظمة خلال الفترة التي خضعت للتقييم، فضلاً عن الجهد المبذول لترجمة المزيد من المنشورات إلى مختلف اللغات ووضع مجموعات أكثر تكاملاً من المنشورات التي تستهدف مختلف الجماهير.

16- وكان العديد من المنتجات المعرفية التي تمت مراجعتها تقنيّة طبيعتها وأسلوبها، مع نقص في المواد التي تستهدف الموظفين غير المتخصصين، مثل صانعي السياسات، والمهنيين من المستوى المتوسط، والعاملين من القطاع الخاص، والعاملين على مستوى المجتمعات المحلية. وغالباً ما استخدمت حتى المنتجات المعرفية الموجهة للشباب أو عامة الناس لغة تقنية مفرطة.

17- وتم إحراز تقدم متواضع في بناء الأدلة على المستوى القطري، على سبيل المثال، من خلال التكامل التدريجي لشواغل التغذية في مجموعة أدوات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وقد حظي مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء باعتراف متزايد، ولكن لم يتم تجريبه على نطاق واسع إلا في عدد قليل من البلدان حتى الآن.

الناتج 2: تحسين حوكمة النظم الغذائية والزراعية للتغذية

- 18- أظهرت المنظمة على المستوى العالمي قيادة قوية في المشاركة في المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وتشجيع عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025، وكذلك دعم وضع خطة عام 2030، وإبلاغ تتبع مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. كما نجحت المنظمة في استضافة لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية في مقر المنظمة، مما وفر منافع متبادلة وإمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من خبراء النظم الغذائية.
- 19- وتم القيام بعمل هام في مجال الحوكمة في أمريكا اللاتينية بشأن برامج الوجبات المدرسية، والنظم الغذائية والوقاية من البدانة في آسيا من خلال تعزيز التنوع المحصولي والنظم الغذائية، وفي أفريقيا حيث ساعدت المنظمة على تعزيز قدرة البلدان على تعميم التغذية في خطط استثمارها الوطنية في الزراعة والأمن الغذائي في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو.

الناتج 3: تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والمحلية

- 20- كان هناك عدد من مشاريع بناء القدرات الواعدة التي تم تنفيذها منذ صدور الاستراتيجية. ومع ذلك، تتعلق الإنجازات الرئيسية للمنظمة في مجال التغذية حتى الآن بالدعوة والتوعية على المستوى العالمي، أكثر من التنفيذ الفعلي للنهج والقدرات المختبرة في الميدان. وإن منظمة الأغذية والزراعة غير مجهزة جيداً لإطلاق استراتيجيتها للتغذية على المستوى القطري بسبب الافتقار إلى القدرة الكافية في مجال التغذية في معظم المكاتب القطرية للمنظمة.

(ب) إدارة المعارف

- 21- تفتقر استراتيجية التغذية إلى إطار المساءلة في شكل مجموعة من مؤشرات الأداء وآليات الإبلاغ المؤسسية. وقد حرم ذلك شعبة التغذية والنظم الغذائية من استغلال نفوذها في علاقتها مع وحدات المنظمة الأخرى والمكاتب الميدانية لتعميم التغذية، وأضعف من قدرتها على مواكبة ودعم العديد من المبادرات المتعلقة بالتغذية التي تنفذ الآن في جميع أنحاء المنظمة.
- 22- وقد تم إحراز بعد التقدم في توثيق النهج القائمة على الأغذية بما أن استراتيجية التغذية قد ألزمت المنظمة على جمع الأدلة من أجل التغذية. واستكشف عدد من الوثائق المعدة للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية بعض المسارات التي تراعي التغذية بعمق، وقد نشرت المنظمة المنتجات المعرفية التي تثبت النواتج التغذوية للنهج المراعية للتغذية.
- 23- ولا تقيس مشاريع المنظمة التي تنفذ على مستوى المجتمعات المحلية مساهماتها في النواتج التغذوية أو تبلغ عنها، على سبيل المثال، وجبات أكثر تنوعاً. وإن نظم الرصد المتاحة هي نتيجة للمبادرات الفردية، وتميل البيانات المنتجة إلى الافتقار إلى الجودة وقابلية المقارنة مع المشاريع الأخرى، وبالتالي فإن قوة النتائج غالباً ما تكون محدودة. ونتيجة لذلك، فإن المنظمة ليست في وضع يسمح لها بإجراء اختبار صارم لنهجها في مجال التغذية، وتحديد العواقب غير المقصودة، وعرض أفضل مساهماتها في رفع المستوى وجمع الأموال، وتوجيه برنامجها الميداني بوجه عام نحو تحقيق أثر تغذوي أفضل.

(ج) المساواة بين الجنسين

24- تشير البيانات إلى ارتفاع متواضع في عدد وقيمة مشاريع المنظمة المراعية للتغذية، مع الأخذ بعين الاعتبار المساهمات المحتملة للمرأة في تحسين التغذية، وتوفير مجال واسع للتقدم. وغالباً ما تستهدف المشاريع التي تنفذ بشكل مشترك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى النساء والفتيات والرضع والأطفال الصغار. ومن بين التدخلات التي تمت مراجعتها، أثبت التثقيف التغذوي أنه نقطة دخول مفيدة بشكل خاص لتعزيز النتائج التغذوية، ويمكن تضمينه بشكل أكثر منهجية في مشاريع المنظمة. وتعد عمليات تجهيز الأغذية والتسويق المحلي فرصاً جيدة لتوليد الدخل للمرأة، ولكنها تظل غير مستغلة بشكل كاف.

3-2 كفاءة العمليات الخاصة بدعم العمل في مجال التغذية

(أ) الموارد والقدرات

25- تضاعف برنامج المنظمة الميداني المتعلق بالتغذية وتطور من الناحية النوعية منذ صدور الاستراتيجية. ومع ذلك، لا يزال الوجود البرنامجي للمنظمة في مجال التغذية على المستوى القطري شديد التباين ويعتمد على الدعم من قاعدة صغيرة للجهات المانحة.

26- وفي حين أن الموارد البشرية في المنظمة من أجل التغذية قد ظلت مستقرة من الناحية الكمية، فقد ترك عدد من الموظفين الرئيسيين شعبة التغذية والنظم الغذائية خلال الفترة التي خضعت للتقييم، مما أدى إلى إضعاف القدرة الفنية في الشعبة وإعاقة التقدم في تعميم التغذية. وتمت إعادة هيكلة شعبة التغذية مرتين خلال الفترة التي شملها التقييم، ولكن لم يتم تحقيق أوجه التآزر بشكل كامل.

27- وقد نمت قدرة المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية المتعلقة بدعم المكاتب القطرية في مجال التغذية إلى حد كبير خلال الفترة التي تم تقييمها، مما أثر بشكل جيد للغاية على البرنامج الميداني.

(ب) تعميم التغذية في منظمة الأغذية والزراعة

28- وبالإضافة إلى الاضطلاع ببرنامج عملها الخاص، تتواصل شعبة التغذية والنظم الغذائية مع فرق البرنامج الاستراتيجي، والمكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية، وغيرها من وحدات المنظمة من أجل "تعميم" التغذية في برامج عملها، وفي نهاية المطاف في برامج عمل البلدان. ومن الناحية العملية، يبدو تعاون الشعبة مع الوحدات الأخرى في المنظمة مخصصاً وغالباً ما لا يكون كافياً لتعزيز تعميم التغذية.

29- وإن التوجيهات الخاصة بتعميم التغذية في أطر البرمجة القطرية وجيزة وذات تصور جيد، ولكنها ليست كافية لضمان التعميم المنهجي. وإن نظم الدعم القطرية التي وضعتها الوكالتان الأخريان اللتان تتخذان من روما مقراً لهما (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي) في جهودهما المبذولة لتعميم التغذية، هي أكثر شمولاً وتتضمن نظام إدارة للمعارف قائماً على رصد وتقييم البرنامج؛ ودعم الموظفين في المقر الرئيسي؛ وزيادة

القدرات، أي القدرة على إرسال خبراء التغذية إلى البلدان في غضون مهلة قصيرة من خلال اتفاقات الشراكة مع المنظمات الأخرى، وكذلك الخطوط التوجيهية والدورات التدريبية.

4-2 الوضع الاستراتيجي

(أ) التطور منذ عام 2012

30- تم التنفيذ الكامل للتوصيات المتعلقة بصياغة استراتيجية التغذية، وتعميم التغذية في إطار المنظمة الاستراتيجي، والتغييرات الهيكلية في شعبة التغذية، من بين التوصيات الواردة في تقييم عام 2011. وقد شهدت التوصيات المتعلقة ببناء الأدلة للنهج القائمة على الأغذية، وتعميم التغذية في البرنامج الميداني، والعمل في مجال السياسات في المنظمة، بعض التقدم المعقول (وإن كان بطيئاً). ولوحظ أن التقدم المحرز بشأن التوصيات المتعلقة برفع مشاركة المنظمة وحضورها في الشبكات المتصلة بالتغذية، غير كافٍ.

31- وترتبط البلدان الأعضاء بشكل متزايد المنظمة بالتغذية، ولكن المنظمة لا تملك القدرة على الاستجابة لمطالبها. وعلى وجه الخصوص، يتطلب تنفيذ إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية من أجل التغذية، وتشجيع عقد العمل من أجل التغذية، اهتماماً عاجلاً.

32- وقد حجب الإطار الاستراتيجي المراجع إلى حد ما استراتيجية التغذية، وقد تمت الموافقة عليه بعد قليل من الموافقة عليها، ولم يتم نشر الاستراتيجية بشكل استباقي داخل المنظمة أو خارجها. وهناك عدد قليل من النظراء الخارجيين الذين يعرفون أنها موجودة.

33- وتحظى الإرشادات الفنية التي تقدمها المنظمة بشأن الزراعة المراعية للتغذية بتقدير كبير من جانب أصحاب المصلحة. ولا تزال هناك حاجة لإضفاء الطابع الرسمي على نهج النظم الغذائية إلى حد كبير، وهو مفهوم أوسع من الزراعة المراعية للتغذية.

(ب) المزايا النسبية

34- يُعترف على نطاق واسع بقيادة المنظمة للمسائل المتعلقة بالتنسيق والسياسات والتوجيهات الفنية بشأن النهج القائمة على الأغذية والنظم الغذائية لتحسين التغذية على المستوى العالمي، ولكنها أضعف بكثير على المستوى القطري، حيث القدرات التقنية والسياساتية ضعيفة في كثير من الأحيان في مجال التغذية، وتوصف قدرتها على عقد الاجتماعات بأنها ضعيفة في بعض الأحيان. ويُنظر على نطاق واسع إلى هذه الفجوة في القدرات على أنها المشكلة الأساسية التي تحتاج المنظمة إلى حلّها من أجل ترجمة استراتيجيتها الغذائية إلى إجراءات مستدامة وواضحة على المستوى القطري.

(ج) الشراكات

35- تم تعزيز الشراكات القوية الناشئة في إطار المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية، لا سيما مع منظمة الصحة العالمية. ولا يبدو أن العلاقة مع الشركاء الآخرين قد تغيرت، وغالباً ما يُنظر إليها على أنها غير كافية. وعلى وجه الخصوص، لا تزال مساهمات المنظمة في منصات أصحاب المصلحة المتعددين للتنسيق بشأن التغذية، ولا سيما مبادرة النهوض بالتغذية والشراكة للقضاء على الجوع بين الأطفال، غير كافية على المستويين العالمي والوطني لتعزيز النهج القائمة على الأغذية للتغذية. ولا يزال هناك انفصال مؤسسي في العديد من البلدان بين وزارات الزراعة ووزارات الصحة وبين وكالات الأمم المتحدة المعنية.

36- وتم إنشاء روابط قوية مع الأكاديميين من أجل العمل التجريبي، أو لمساعدة الجماعات الأفريقية على تطوير دورات التغذية الخاصة بهم (التثقيف من أجل التغذية الفعالة في المجال العملي/التثقيف من أجل التغذية في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية). وهناك حاجة إلى المزيد من الإرشادات بشأن نوع العلاقة التي ينبغي على مشاريع المنظمة وموظفيها تطويرها والحفاظ عليها مع كيانات القطاع الخاص في نهج النظم الغذائية.

37- ووجد أن الجماعات والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك المنتديات البرلمانية الإقليمية تشكل نقاط دخول مفيدة لدعم السياسات وللدعوة. وتم بناء العديد من الشراكات على المستوى الإقليمي، مع منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبرنامج البلدان الأمريكية اللاتينية والبحر الكاريبي، في أمريكا اللاتينية؛ ومع الجماعة الكاريبية في البحر الكاريبي؛ ومع الاتحاد الأفريقي، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في أفريقيا؛ ومع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ورابطة التعاون الإقليمي في جنوب آسيا، في آسيا.

38- وتشكل العلاقات مع الجهات المانحة مجالاً للقلق. فقد تقلصت قدرة شعبة التغذية والنظم الغذائية على التعامل مع الجهات المانحة بسبب زيادة فرص الوصول والقدرة على الحضور التي تم توفيرها لفرق البرنامج الاستراتيجي في مجال تعبئة الموارد، ولم يتم الترويج مع الجهات المانحة لصندوق استئماني للتغذية أنشأته المنظمة بعد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية.

(د) التواصل

39- روجت شعبة التغذية والنظم الغذائية لنهج النظم الغذائية للتغذية من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل والمنتديات. وتميل موارد التواصل إلى التركيز على الأحداث العالمية، مثل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، أو الندوة الدولية بشأن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحية وتغذية محسنة. غير أن الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية قد نمت من الناحية الجغرافية، وقد أقامت الفرق العاملة في مجال التوعية التغذوية وإلى حد ما روابط السوق وسلاسل القيمة، اتصالات فعالة عبر المنتديات على المستوى القطري.

40- ولم يتم التوصل بعد إلى مجموعة من الرسائل على مستوى المنظمة بشأن النظم الغذائية والتغذية، المصاغة بلغة غير فنية. ومع تجنب أي تبسيط لا لزوم له، من المهم تنمية القدرة على التحدث مع جمهور غير فني بطريقة دقيقة ومركزة، وترجمة المفاهيم الفنية إلى شيء يمكن لصناع القرار المحليين فهمه والدفاع عنه.

(هـ) القيادة

41- من المسلم به أن المنظمة هي مصدر رائد وموثوق به لتوجيه السياسات والبرامج والتقنيات التي تربط بين الزراعة ونظم الأغذية بالنواتج التغذوية، ولكن ليس كعامل تغيير ينتج عنه التأثير على السياسات العالمية في إصلاح النظم الغذائية.

42- وضمن المنظمة، شكّل التعاون غير الكافي بين شعبة التغذية والنظم الغذائية وبعض فرق البرامج الاستراتيجية عائقاً أمام التحديد السريع للنهج المبتكرة المتعلقة بالتغذية واعتمادها في جميع أنحاء المنظمة.

3- الاستنتاجات والتوصيات

1-3 الاستنتاجات

الاستنتاج 1: بعد مرور ستة أعوام على اعتماد استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة ورؤيتها للعمل في مجال التغذية، ازدادت مشاركة المنظمة في الزراعة المراعية للتغذية، والنظم الغذائية في ما بعد، بشكل كبير وتطورت بشكل نوعي. وقد كان للمنظمة حضور أكثر وضوحاً في هذا المجال، وقد قدمت نقاطاً تحليلية هامة للدعوة إلى اتباع نهج تغذوية مراعية للأغذية، مثل الوصول إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية على المستويات العالمية والقطرية والوطنية، وخبرتها الطويلة في القطاعات الفنية ذات الصلة، وشبكة علاقاتها مع جميع المؤسسات الشريكة ذات الصلة.

43- تم تقديم التغذية كموضوع شامل في الإطار الاستراتيجي للمنظمة، وبدأ تعميمها في عمل جميع البرامج الاستراتيجية. ومن اللافت أن البرنامج الميداني قد تضاعف وأكثر منذ صدور الاستراتيجية، وتطور نحو جهود أكثر تعهداً لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك التقزم أو فقر الدم بالإضافة إلى الوزن الزائد والبدانة، من أجل تعميم التغذية في خطط التنمية الزراعية، وتعزيز التنسيق بين أصحاب المصلحة، ودعم التنوع الغذائي، واستهداف المرأة والفتيات والرضع والأطفال الصغار.

44- وكان هناك أيضاً زيادة ملحوظة في إنتاج المنتجات المعرفية وفي عدد الأحداث التي تم حضورها. وقد تم استكشاف المسارات من النظم الغذائية إلى التغذية على نطاق واسع، ويتم توثيقها بشكل متزايد وجيد. وبسبب الزيادة السريعة في الأمراض غير المعدية في البلدان المرتبطة بالعبء المزدوج/الثلاثي لسوء التغذية، هناك اعتراف متزايد بين

الدول الأعضاء بأن الاستراتيجيات الفعالة لمعالجة التغذية، يجب أن تتجاوز التدخلات الخاصة بالتغذية وأن تشمل تعديل البيئات الغذائية، ولا سيما الأمراض الأكثر اتصالاً بالوزن الزائد والبدانة.

45- وتمتع المنظمة بالولاية والوصول اللازمين على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية للقيادة في تجريب النهج القائمة على الأغذية للتغذية، بما في ذلك الوصول إلى لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية. ويمكنها الاعتماد على نقاط قوة كبيرة: خبرة طويلة في القطاعات الفنية ذات الصلة، والأدوات والمؤشرات الصحيحة، وفرق مندفة بشكل كبير، وعلاقات جيدة بشكل عام مع جميع المؤسسات الشريكة ذات الصلة، بما في ذلك الشركاء في الموارد. وترتبط البلدان الأعضاء بشكل متزايد ما بين المنظمة والتغذية، وقدمت طلبات أكثر في مجال العمل هذا.

46- وهناك الآن اهتمام عالمي كبير بالحاجة إلى النهوض بالنهج القائمة على الأغذية من أجل معالجة العبء العالمي لسوء التغذية على نحو فعال داخل المنظمة وخارجها. وقد شكل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية نقطة فاصلة بدأت في تشكيل جدول أعمال التغذية في المنظمة. ويوفر اعتماد الأمم المتحدة لعقد العمل من أجل التغذية من قبل الجمعية العامة في أبريل/نيسان 2016، مع برنامج العمل المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، منصة قوية للمشاركة على مستوى السياسات.

الاستنتاج 2: لم يتم تفعيل استراتيجية التغذية نفسها بشكل صريح، على سبيل المثال، تسعيرها وتمويلها وتكييفها مع كل منطقة ورصدها. وقد افتقرت إلى إطار للمساءلة، وسرعان ما تم استبدالها بالإطار الاستراتيجي المراجع في عقليات موظفين المنظمة. ومع ذلك، لم يوفر الإطار الاستراتيجي على الفور نظاماً قوياً لتخطيط العمل وإعداد التقارير بشأن التغذية. قد أدى عدم وجود إطار واضح ومطبق للمساءلة بشأن التغذية في المنظمة إلى حرمانها من أداة رئيسية لتوجيه جهودها في هذا المجال وتعميمها والإبلاغ عنها.

47- ولم تنشر استراتيجية التغذية، التي تم استبدالها بالإطار الاستراتيجي المراجع، إلى المكاتب الإقليمية والقطرية. وكان من المتوقع أن يخدم الإطار الاستراتيجي المراجع وإطار الرصد المرتبط به وعمليات الإبلاغ، استراتيجية التغذية كذلك. ومع ذلك، لا يبدو أن ذلك قد نجح. وهناك عدد قليل من مؤشرات الإطار الاستراتيجي التي تتعلق بالتغذية. وقد استعرضت شعبة التغذية والنظم الغذائية مؤشرات النواتج ومؤشرات إطار المراقبة المؤسسية عند إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، ولكن التعديلات التي كان من الممكن إجراؤها كانت محدودة. وقد وضعت شعبة التغذية والنظم الغذائية بروتوكولات واضحة وصارمة لرصد مؤشرات تعميم التغذية في إطار الهدف 6 الناتج 5-6، بمجرد أن تم رفع مستوى التغذية في الإطار الاستراتيجي كموضوع شامل يتم تعميمه في عمل جميع الأهداف الاستراتيجية. ومع ذلك، فقد وُصفت عملية الإبلاغ عنها بأنها تشكل تحدياً.

48- وبمرور الوقت، وجهت الوثائق والاستراتيجيات الأخرى عمل المنظمة في مجال التغذية، مثل الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، أو برنامج عمل عقد العمل من أجل التغذية. ومع ذلك، فإن هذه أطر عالمية لا تترجم بسهولة إلى خطة تشغيلية لأي منظمة بعينها، وبالتالي فهي لا تحل محل إطار عمل على نطاق المنظمة

بشأن تعزيز التغذية وتعميمها، يتمتع بمؤشرات ومعايير واضحة للمساعدة في ترجمة أهداف الأعضاء في المنظمة إلى متطلبات دقيقة لتخطيط العمل لوحدة ومكاتب محددة.

49- وبإمكان التعليقات المنتظمة بشأن النجاحات والتحديات التي تواجه تعزيز وتعميم التغذية في المنظمة أن تجعل الاستراتيجية "وثيقة حية"، يمكن تحديثها بانتظام لتقييم التحديات، والتقدم المحرز، وكذلك التغييرات في السياق والسياسات.

الاستنتاج 3: تتركز النتائج التي حصلت عليها البلدان الأعضاء حتى الآن في مجالي السياسات والدعوة على المستوى العالمي. وقد تم تحقيق تقدم أقل في إصلاح إنتاج أو تنظيم البيانات والأدلة لدعم النهج المستدامة القائمة على الأغذية والنظم الغذائية المراعية للتغذية، ولتعزيز القدرات على المستويين الإقليمي والقطري في مجال النهج المراعية للتغذية.

50- أظهرت المنظمة على المستوى العالمي قيادة قوية في المشاركة في عقد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية؛ والترويج لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية 2016-2025؛ واستضافة لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية في مقر المنظمة، مما يوفر منافع متبادلة والوصول إلى مجموعة واسعة من الخبراء في مجال النظم الغذائية. وقد وطد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية بشكل خاص حضور المنظمة في مجال التغذية، ولفت الانتباه إلى النهج القائمة على الأغذية بين الدول الأعضاء، وكان له تأثير واضح على درجة إضفاء الأولوية على التغذية في سياساتها وخياراتها البرمجية.

51- وعقدت الندوة الدولية بشأن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحية وتغذية محسنة بعد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وتشاركت في استضافتها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة في روما في ديسمبر/كانون الأول 2016، وتلتها الندوات الإقليمية الخمسة للتغذية التي نظمت في إطار الموضوع نفسه في الأقاليم الخمسة للمنظمة في عام 2017. واستهدفت كل ندوة إقليمية المسؤولين التقنيين في الوزارات المعنية وكذلك صانعي السياسات الرئيسيين، وركزت على التحديات التغذوية في الإقليم وكيف يمكن لنهج النظم الغذائية التصدي لها. ومع ذلك، هناك مجال كبير لإحراز المزيد من التقدم في مجال تعزيز القدرات الإقليمية والوطنية في النهج المراعية للتغذية.

52- وقد أجري عمل هام في مجال السياسات في أمريكا اللاتينية بشأن برامج الوجبات المدرسية، والنظم الغذائية والوقاية من البدانة، وفي آسيا من خلال تعزيز التنوع المحصولي والأنماط الغذائية، وفي أفريقيا في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا وإعلان مالابو، مع آثار واعدة.

53- وتم إحراز تقدم متواضع في بناء الأدلة على المستوى القطري، على سبيل المثال، من خلال التكامل التدريجي لشواغل التغذية في مجموعة أدوات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ويُعد مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء ذا أهمية لقياس تأثير النهج القائمة على الغذاء، على الرغم من أنه لم يتم تطبيقه على نطاق واسع بعد.

الاستنتاج 4: تعتبر القدرات الحالية ومجموعة المهارات غير كافية، بصفة عامة، لتلبية الطلب المتزايد ومعالجة مجموعة واسعة من التدخلات الممكنة في نهج مستدام للنظم الغذائية. وعلى المستوى القطري، لا يزال الوجود البرامجي للمنظمة في مجال التغذية يتسم بدرجة عالية من التغير ويعتمد على دعم المانحين. ويُنظر على نطاق واسع إلى هذه الثغرة في القدرات - التي عوضت عنها القدرة الإضافية المتراكمة على المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية بشكل جزئي فقط - على أنها المشكلة الأساسية التي تحتاج المنظمة إلى حلها لترجمة استراتيجيتها الغذائية إلى إجراءات مستدامة وواضحة على المستوى القطري.

54- بعد المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، تبنت المنظمة بشكل تدريجي معالجة سوء التغذية بجميع أشكاله، وشددت على أهمية اعتماد نهج النظم الغذائية، الذي هو أوسع من الزراعة المراعية للتغذية. وإن مجالات العمل المستقبلي واسعة ومتطلبة، وهي تشمل في جملة أمور ما يلي: دعم تنفيذ المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية والبلدان التي تنظم نفسها في شبكات العمل في إطار عقد العمل من أجل التغذية؛ ودمج التعليم بشأن التغذية في خدمات الإرشاد والمدارس الحقلية للمزارعين؛ وحماية التغذية في أوقات الأزمات؛ وقيمة مصادر الأغذية الحيوانية والسلمكية والحرارية في تعزيز أنماط التغذية المتنوعة؛ وتأمين المعلومات للمستهلك والتوعية التغذوية؛ وبرامج الوجبات المدرسية؛ والزراعة الحضرية والروابط الحضرية الريفية؛ وتقنيات توفير العمالة في الإنتاج الزراعي؛ والحماية الاجتماعية المراعية للتغذية؛ والتفاعل مع سلامة الأغذية.

55- ولا تكفي الموارد البشرية ومجموعات المهارات لتلبية هذا الطلب المتزايد ومواجهة التحديات في مجال عمل جديد نسبياً يتطلب مهارات جديدة وخبرة عملية، على سبيل المثال، في الحوار بشأن السياسات بين القطاعات، والتخطيط والبرمجة، والعلاقات مع القطاع الخاص.

56- ويمثل عدم وجود أداة لتعبئة الموارد في ما يتعلق بالتغذية ثغرة كبيرة أدت إلى إبطاء قدرة المنظمة على معالجة العبء المزدوج/الثلاثي بطريقة واسعة ومستدامة. ونتيجة لذلك، تفتقر المنظمة إلى الموارد اللازمة لتمويل ما يرقى أساساً إلى مجال عمل جديد كلياً، وقد اضطرت شعبة التغذية والنظم الغذائية إلى استيعاب زيادة في نطاق عملها مع خسارة بعض الموارد من الموظفين الرئيسيين.

57- وعلى الرغم من الزيادة في عدد موظفي التغذية في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والمكاتب القطرية (غالباً ما يتم تمويلهم من المساهمات الطوعية)، فإن معظم المكاتب الميدانية لا تزال قليلة التجهيز، مما يؤدي إلى عدم كفاية حضور كبار موظفي المنظمة وممثليها في منصات التنسيق المخصصة على المستوى القطري، وضعف القدرة على حشد الموارد، وضعف الحضور في مجال التغذية.

58- وكما تختلف تحديات التغذية والبيئات التنظيمية اختلافاً كبيراً تبعاً للسياقات الإقليمية والوطنية، فإن قدرات وأولويات المنظمة وشركائها تختلف أيضاً إلى حد كبير. وقد أدى ذلك إلى إجراءات ومجالات عمل متفاوتة إلى حد كبير، لم تحدها القدرات فحسب، بل أيضاً التزام وتفاني المكاتب الميدانية ومواردها البشرية. وبالتالي، يعتمد نهج المنظمة في مجال التغذية على المستوى القطري إلى حد كبير على القدرات الفردية والتفاهم، بدلاً من أن يستند إلى

التوجيهات الاستراتيجية للمنظمة. وعلى هذا النحو، لا يتم استخدام فرص تعميم التغذية على مستوى العمليات الميدانية للمنظمة بشكل متكافئ.

الاستنتاج 5: يمتد الافتقار لنهج التغذية على مستوى المنظمة ليشمل الرصد والتقييم، وهو أمر لا تتم متابعته بشكل منهجي في برامج المنظمة المراعية للتغذية. ونتيجة لذلك، فإن المنظمة ليست في وضع يسمح لها بإجراء اختبار صارم لنهجها في مجال التغذية، وتحديد العواقب غير المقصودة، وعرض أفضل مساهماتها، والدعوة إلى اتباع نهج النظم الغذائية.

59- إن نظم الرصد الموجودة هي نتيجة للمبادرات الفردية، وتميل البيانات المنتجة إلى الافتقار إلى الجودة وقابلية المقارنة. وحتى الخطوط التوجيهية للزراعة المراعية للتغذية، التي عادة ما تكون دقيقة، كانت تفتقر في البداية إلى قسم خاص بتحسين رصد وتقييم البرامج الزراعية المراعية للتغذية.

60- ونتيجة لذلك، في حين أن المنظمة قد وضعت عدداً كبيراً من الأطر والمنتجات المعرفية المتعلقة بالنهج القائمة على الأغذية، فإن هذه البرامج لم يتم دعمها بعد بالمعلومات المستندة إلى الدروس المستفادة، التي من شأنها تسهيل تشغيلها بنجاح على المستوى القطري. وإن ذلك صحيح ليس فقط بالنسبة للمنظمة، ولكن أيضاً للاستثمارات الزراعية في جميع المؤسسات الأخرى، مثل البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

61- وبصفة عامة، تتم دراسة التدخلات الصحية بشكل جيد وهي تبدو في بادئ الأمر بمثابة "حلول سحرية" نحو تحسين التغذية. ويُنظر الآن إلى النهج القائمة على الأغذية على أنها أكثر استدامة، ولكنها أيضاً أكثر تعقيداً وأكثر صعوبة في إثباتها علمياً، بسبب مسارات التأثير الاجتماعي والاقتصادي الطويلة. ويضع ذلك هذه النهج في وضع غير موات في مجال الدعوة وتعبئة الموارد مقارنة بالنهج القائمة على الصحة. وسيطلب عكس هذا الوضع بذل جهود مكرسة لتعزيز رصد وتقييم المشاريع المراعية للتغذية، باستخدام منهجيات فريدة من نوعها مكيفة للنهج القائمة على الأغذية بدلاً من محاولة محاكاة مؤشرات وأساليب التدخلات الخاصة بالتغذية.

الاستنتاج 6: كانت المنظمة بطيئة في تحديد نهجها وأولوياتها والاتصالات في ما يتعلق بالنظم الغذائية والتغذية. ولم تقدم بعد التوجيهات إلى مكاتبها القطرية بشأن هذه المسألة أو القضية ذات الصلة حول كيفية إشراك القطاع الخاص، وهو أمر ضروري لأي نهج لنظم الأغذية، بطريقة براغماتية ولكن مبدئية على المستوى القطري.

62- هذا الاستنتاج يدعمه توليف النتائج والدروس المستفادة من تقييمات الأهداف الاستراتيجية، التي تبرز التحديات في تحديد وصياغة مناهج النظم الغذائية في نظريات التغيير في إطار كل هدف من الأهداف الاستراتيجية.

63- وقد أنشأت المنظمة فريق مهام تقني يشمل جميع البرامج الاستراتيجية، والأقسام الفنية ذات الصلة بما في ذلك شعبة التغذية والنظم الغذائية، ونقاط الاتصال الإقليمية، لوضع إطار للنظم الغذائية يحاول توضيح كيف تساهم تنمية النظم الغذائية في جميع جوانب ولاية المنظمة. وستكون هناك حاجة إلى قيادة قوية وولايات واضحة لوضع نهج متماسك للنظم الغذائية عبر المنظمة.

64- ولم يتم التوصل بعد إلى مجموعة من الرسائل على مستوى المنظمة بشأن النظم الغذائية والتغذية، بلغة بسيطة وغير فنية، وما يمكن أن تقوم به المنظمة للمساعدة في إصلاحها. وقد كانت هناك جهود كبيرة في هذا الاتجاه، لا سيما الندوة الدولية بشأن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحية وتغذية محسنة، التي نظمتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية في ديسمبر/كانون الأول 2016، والتي نتج عنها وثيقة تنظم 11 رسالة رئيسية حول ثلاثة مواضيع فرعية بشأن التدابير المتعلقة بالعرض والطلب، والمساءلة، والقدرة على الصمود، والإنصاف.

65- ومن المهم التمكن من التحدث إلى جمهور غير فني لا يملك الخبرة في المجال التغذوي، وترجمة المفاهيم بطريقة يمكن لصانعي القرار المحليين والقطاعات الخاص إدراكها والدفاع عنها. ويعتبر الوصول إلى القطاع الخاص عاملاً أساسياً في أي نهج للنظم الغذائية، ولكن ذلك ينطوي على مخاطر تتعلق بالسمعة بالنسبة للمنظمة. وهناك بروتوكول مؤسسي لتوجيه مثل هذه الارتباطات، ولكنه مفصل ووقائي إلى حد كبير، وأكثر ملاءمة للتعامل مع شركة دولية كبيرة لديها مكتب قانوني، منه للتعاطي بشكل منتج مع تعاونية مزارعين أو سلسلة متاجر محلية في بلد نام. وستحتاج المكاتب القطرية إلى مزيد من الخطوط التوجيهية العملية من المقر الرئيسي بشأن كيفية العمل مع المؤسسات الغذائية الوطنية أو المحلية، على نطاق صغير أو متوسط، وتجار القطاع الخاص والتعاونيات، مع مستوى من المعايير للحماية من تضارب المصالح ومخاطر السمعة مكيفة مع قدرات المكتب القطري وتتناسب مع مستوى المخاطر، الذي قد يكون أقل بكثير عند إقامة شراكة مع الشركات المحلية الصغيرة النطاق منه عند التعامل مع الشركات الدولية الكبيرة.

2-3 التوصيات

التوصية 1: ينبغي تحديث استراتيجية المنظمة ورؤيتها للعمل في مجال التغذية من أجل الاستفادة من المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وعكس التركيز الواسع بشأن "جميع أشكال سوء التغذية" بما في ذلك الوزن الزائد والبدانة، مع توضيح المساهمة المحتملة للنظم الغذائية في التغذية بما يتخطى الزراعة المراعية للتغذية، وتعزيز المساواة تجاه الدول الأعضاء مع إطار قوي للمساءلة.

66- تجاوزت الأحداث الاستراتيجية التي تم تقييمها، وهناك حاجة الآن لتحديثها وتعديل التحديات المتزايدة وتجهيز مجال التغذية في المنظمة بإطار عمل قوي للمساءلة. وينبغي أن تأخذ الاستراتيجية المحدثة الجديدة في الاعتبار القيود التشغيلية والمالية وتلك المتعلقة بالموظفين، وأن تحدث توازناً دقيقاً بين الاستمرارية للمنتجات المعيارية الرئيسية وتطورها الضروري.

67- وينبغي أن تقيم الاستراتيجية المنقحة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، وخطة عام 2030، وعقد العمل من أجل التغذية، والتركيز الأوسع على "جميع أشكال سوء التغذية" بما في ذلك الوزن الزائد والبدانة. وينبغي أن توضح دور المنظمة في مجال التغذية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقطع التزامات لا لبس فيها من جانب المنظمة على المستويات السياسية والمالية والتقنية لتحسين أثرها التغذوي، ووضع صورة مختصرة لنهج النظم الغذائية المراعية للتغذية الخاص بالمنظمة. وينبغي تلخيص هذا الأخير في مجموعة صغيرة من الرسائل الواضحة التي تمكن جميع موظفي المنظمة من حفظها بسهولة، واقتباسها بشأن كيفية إصلاح النظم الغذائية لتحسين التغذية.

68- وسيكون من المرغوب به الربط بين الاستراتيجية المحدثة وأهداف التنمية المستدامة، وذلك بالنظر إلى أن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية ليسا معروفين دائماً على المستوى القطري، أو أنه لا يُنظر إليهما على أنهما ذوا صلة مقارنة بأهداف التنمية المستدامة.

69- وينبغي صياغة الأقسام الإقليمية بالتشاور مع المكاتب الإقليمية، كطريقة لضبط تركيز المنظمة ونهجها إزاء الفرص والتحديات والأولويات الإقليمية المحددة، والحصول على تأييد المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية، وعملياً، دعم إطلاق الاستراتيجية إلى الأقاليم والبلدان. ويمكن أن يشمل ذلك أقساماً عن بلدان في سياقات إنمائية خاصة، مثل الحالة الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، التي تميل إلى استيراد الكثير من أغذيتها وتعاني من مستويات مرتفعة من الوزن الزائد والبدانة، والبلدان التي تعاني من أزمات مطولة حيث يمكن أن تتدهور حالة سوء التغذية بسرعة بالنسبة للعديد من السكان.

70- كما يمكن تخصيص أقسام لكل هدف استراتيجي، لإعطاء توجيه استراتيجي بشأن تعميم التغذية في خطط عمل فرق البرامج الاستراتيجية وتلك الخاصة بوحدها الفنية المساهمة.

71- والأهم من ذلك، يجب أن تتضمن الاستراتيجية المحدثة قسماً قوياً بشأن آليات التنفيذ، وإطاراً للمساءلة، على سبيل المثال، تقرير دوري إلزامي إلى عضوية المنظمة مقابل مجموعة من المعايير الدنيا أو مؤشرات النجاح، مما

يعطي شعبة التغذية والنظم الغذائية، التي يجب أن تقود هذا الجهد، قدرة أفضل على مواكبة ودعم تعميم التغذية داخل المنظمة.

التوصية 2: ينبغي أن تسعى شعبة التغذية والنظم الغذائية إلى الحفاظ على وظائفها بشكل أفضل مع مرور الوقت وعندما ينتقل الموظفون الرئيسيون إلى وظائف جديدة، وينبغي أن تعزز تعاونها مع الوحدات والأقسام الأخرى في المقر الرئيسي، وأن تقود إنشاء شبكة من الأشخاص ذوي الخبرة بالنهج المراعية للتغذية على مستوى المنظمة، من أجل بناء القدرات الداخلية ومواصلة تعميم التغذية داخل المنظمة.

72- ينبغي أن تواصل الشعبة الإدماج التدريجي لخطط العمل والمخرجات. ومن المهم أيضاً بناء رؤية مشتركة للتحديات المقبلة، وقد تساعد في هذا الصدد صياغة استراتيجية محدثة. وقد يساعد الاعتراف بالجهود المبذولة حتى الآن من حيث الاجتماعات الأسبوعية لفريق إدارة الشعبة والندوات الفنية المختلفة بشأن المواضيع ذات الصلة (التقنية، ولكن أيضاً المتعلقة بصياغة السياسات والبرامج)، والمزيد من التعلم المتبادل، وتبادل المعلومات والمناقشات الفنية داخل الشعبة، على استخدام الخبرة المتوفرة ومجموعات المهارات المختلفة داخل الفريق لمعالجة الطلبات المتغيرة بشأن مواضيع جديدة نسبياً بشكل أفضل. كما سيساعد في الحفاظ على الرضا في العمل وعلى جودة المخرجات.

73- وينبغي أن تسعى شعبة التغذية والنظم الغذائية إلى الحفاظ على وظائفها بشكل أفضل مع مرور الوقت وعندما ينتقل الموظفون الرئيسيون إلى وظائف جديدة. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن الشعبة كانت تتمتع بسيطرة محدودة على بعض القيود الإدارية والوظيفية للمنظمة ككل، مثل العمليات المركزية الطويلة لملء الوظائف الشاغرة، وضرورات تنقل الموظفين في المنظمة. وبالنسبة إلى ضرورات تنقل الموظفين في المنظمة، فإن الجانب الإيجابي هو أن قدرة المنظمة في مجال التغذية قد شهدت استثمارات كبيرة في السنوات الأخيرة على المستويين الإقليمي والإقليمي الفرعي، حيث أن الدعم الفني للمكاتب القطرية في النموذج اللامركزي الحالي يقع على عاتق المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية. كما تقوم الوحدات في المقر الرئيسي وأيضاً في المكاتب الإقليمية والقطرية، بتوظيف استشاريين للتغذية، على سبيل المثال، كجزء من المشاريع الوطنية أو الإقليمية.

74- وتمتد قدرة المنظمة الحالية في مجال التغذية في جميع أنحاء العالم، ويجب الاستفادة من خبرات وتجارب هذا الفريق بطرق مبتكرة. ومن الضروري إنشاء شبكة على مستوى المنظمة وصونها من أجل تبادل المعارف بشأن النهج المراعية للتغذية. وقد بدأت المنظمة باستخدام تكنولوجيا المعلومات للتعلم عن بعد وعقد الاجتماعات المنتظمة في مجال التغذية، وينبغي توسيع هذا الجهد لمساعدة الفرق في المقر الرئيسي وفي الأقاليم المختلفة على التعلم من بعضهم البعض، بما في ذلك التعلم الأفقي (أي بين الأقاليم).

75- ولم تعد المكاتب الإقليمية وشبه الإقليمية بحاجة إلى توضيح رسمي للشروط المرجعية ومعايير التوظيف، مع "الشعبة الأم" في المقر الرئيسي. ومع ذلك، ينبغي أن يبقوا شعبة التغذية والنظم الغذائية على اطلاع، أي على ارتباط وثيق بالمستشارين والموظفين الإقليميين في مجال التغذية، لأغراض إدارة المعرفة والتدريب، وكطريقة لتعزيز ترابط النهج في جميع أنحاء المنظمة.

76- هناك فرص لتحسين إدماج التغذية والنظم الغذائية بطريقة أفضل في العمل الشامل بشأن السياسات في المنظمة. ويمكن أن يستفيد عمل السياسات في الشعبة من وجود روابط أقوى مع مجموعة الحوكمة والسياسات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لضمان التوافق والتآزر.

77- كما ينبغي أن تعزز شعبة التغذية والنظم الغذائية تعاونها مع فرق البرنامج الاستراتيجي ومع الأقسام الفنية ذات الصلة في المقر الرئيسي، وبالتالي دعم عملية إدماج أكثر استباقاً للتغذية في عمل المنظمة. وقد تكون هناك حاجة لإعادة النظر في فكرة أن تكون هناك جهات تنسيق مخصصة للأهداف الاستراتيجية يمكنها أن تدعم بفعالية دمج التغذية في أهدافها الاستراتيجية الخاصة. وقد يكون النهج المركزي مع موظف أو اثنين مكرسين بالكامل لعمل تعميم التغذية في جميع الأهداف الاستراتيجية أكثر فعالية من نظام جهات التنسيق.

التوصية 3: مواصلة توضيح مسارات التأثير الرئيسية من النظم الغذائية إلى التغذية، والإبلاغ بوضوح عن دور المنظمة وأولوياتها في هذا المجال. واستناداً إلى الجهود الحالية المبذولة لصياغة إطار للنظم الغذائية، ينبغي للمنظمة تقريب وجهات نظرها حول كيفية ربط الزراعة والنظم الغذائية بالنتائج التغذوية في "نقاط حوار للمنظمة" بسيطة وواضحة للنهج الغذائية المراعية للتغذية. وقد يكون من المستصوب إبقاء هذه القائمة موجزة بشكل معقول لإعطاء جهود التواصل في المنظمة مزيداً من التركيز والاتساق والوضوح والرؤية.

78- لا تزال نهج التغذية القائمة على الأغذية ضعيفة التخطيط وغير مفهومة بشكل جيد، وغالباً ما تكون المساهمة المحتملة وأولويات المنظمة في هذا المجال غير مألوفة لدى صانعي القرار. ومن المهم أن يكون هناك وضوح في السرد المستخدم للدعوة وإقناع الوزراء وصانعي السياسات والمشغلين من القطاع الخاص والجهات المانحة، والحصول على تأييدهم.

79- واستناداً إلى الجهود الحالية لصياغة إطار نظام غذائي، ينبغي للمنظمة أن تصف ما يمكن أن تفعله للمساعدة في ربط الزراعة والنظم الغذائية بالنتائج التغذوية بمصطلحات عملية للغاية (على سبيل المثال، كيف يمكن لمزرعة أو لوحدة تجهيز أغذية أو لبائع أغذية، أن يصبحوا أكثر مراعاة للتغذية). وينبغي تلخيص هذه المعلومات بلغة بسيطة وغير تقنية بشكل مفرط، وتقاسمها على نطاق واسع داخل المنظمة وخارجها، لكي تكون بمثابة "نقاط حوار للمنظمة" للنهج الغذائية القائمة على التغذية. وينبغي إدراجها في استراتيجية التغذية المحدثة كطريقة لجعل الاستراتيجية أكثر إقناعاً وأكثر عملية، على النحو المذكور في التوصية 1.

80- لدى المنظمة وسائل محدودة للتنفيذ. وبالتالي، سيكون من المرغوب فيه الاحتفاظ بقائمة صغيرة ومركزة بشكل معقول عن مسارات التأثير التي ترغب المنظمة في تعزيزها والتواصل بشأنها بطريقة أكثر منهجية.

التوصية 4: تحسين التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية بالتغذية، على سبيل المثال، مع شبكة الأمم المتحدة للارتقاء بالتغذية من أجل زيادة التوعية على المستوى القطري ومتابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، ومع لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية من أجل تقارب السياسات العالمية وتبادل المعرفة،

ومع الفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية للدعوة على المستوى العالمي، ومع الجامعات ومراكز البحوث لتوليد الأدلة للنهج الغذائية القائمة على التغذية. وينبغي أن تستمر هذه الجهود في إشراك المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، الذي لعب دوراً هاماً في إقامة شراكات جديدة، وإبراز مكانة الأحداث المتعلقة بالتغذية، وكذلك في أنشطة الدعوة العامة.

81- من المسلم به تماماً أن إحداث فرق مستدام في التغذية يتطلب التعاون والتنسيق بين عدة قطاعات. ويستدعي ذلك توسيع وتنويع الشراكات القائمة، على سبيل المثال، مع القطاع الخاص كما سبق ذكره، ومع وكالات الأمم المتحدة الأخرى أو مع وزارات الصحة. ومع ذلك، فإن بنية التنسيق في مجال التغذية معقدة وتكرارية، كما أن المكاتب القطرية التابعة للمنظمة لديها وسائل محدودة في مجالات التنسيق الخاصة بالتغذية. ولذلك، يوصى بأن تضع المنظمة أولوية لمساهماتها في شبكة الأمم المتحدة للارتقاء بالتغذية من أجل المشاركة على المستوى القطري، بما يتلاءم مع شريك مؤسس لهذه المبادرة الرئيسية، من أجل الاستفادة من أدوات إدارة المعارف والشبكات الواسعة والإسهام فيها. وينبغي أن يستمر الدعم المقدم إلى لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية بما أنها تيسر التنسيق وتقارب السياسات وتقاسم المعرفة على المستوى العالمي، وكذلك مع الفريق العالمي المعني بالزراعة ونظم الأغذية من أجل التغذية بشأن الدعوة على المستوى العالمي.

82- يتطلب تنفيذ إطار عمل المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية الخاص بالتغذية وتعزيز عقد العمل من أجل التغذية اهتماماً عاجلاً. وينبغي للمنظمة أن تقدم المساعدة التقنية لتعزيز وتعقب الالتزامات القطرية المحددة والقابلة للقياس والقابلة للتحقق والمناسبة والموقوتة من أجل التغذية، بطريقة منهجية، والأهم من ذلك، المساهمة في تنفيذ هذه الالتزامات القطرية. كما أسفر عقد العمل من أجل التغذية عن إنشاء "شبكات عمل" تقودها البلدان قد تحتاج إلى دعم في.

83- وينبغي تعزيز التعاون مع الجامعات ومراكز الأبحاث (مثل المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية) لتوليد الأدلة بشأن النهج الغذائية القائمة على التغذية، بدءاً بمشاريع التغذية في المنظمة نفسها. ولكي تكون في وضع أفضل لتجريب وتقييم نهجها للتغذية، وتحديد النتائج غير المقصودة، وعرض أفضل مساهماتها لتنمية الموارد وتعبئتها، تحتاج المنظمة إلى وضع مجموعة من المنهجيات السليمة والقابلة للتنفيذ لتقييم الأثر التغذوي للبرامج المراعية للتغذية، وتطبيق هذه المنهجيات بشكل منهجي على المشاريع الكبيرة المراعية للتغذية في المنظمة، وضمان نشر أفضل النتائج في المؤلفات العلمية.

84- وقد أثبتت المنظمات الإقليمية أنها نقاط دخول واعدة لعمل المنظمة في مجال السياسات، وينبغي مواصلة تعزيز هذه الشراكات والاستفادة منها لاتخاذ إجراءات فعالة في مجال السياسات بشأن الأمن الغذائي والتغذوي على المستوى الوطني.

85- وهناك حاجة إلى مواصلة الالتزام السياسي للمنظمة، مع مرور الوقت، تجاه هذا الجزء المهم منذ فترة طويلة من ولايتها. وقد كان لقيادة المنظمة أثر قوي في إقامة شراكات جديدة، وفي إبراز مكانة الأحداث الرئيسية المتعلقة

بالغذية، وكذلك في أنشطة الدعوة العامة، وينبغي أن تستمر كطريقة للمساعدة في التأثير على البلدان والجهات المناهجة على أعلى المستويات السياسية.

التوصية 5: ينبغي أن تحتفظ شعبة التغذية والنظم الغذائية بمجموعتها الحالية من المنتجات المعيارية، وأن تبني على منتجاتها المعرفية الواسعة لدعم تغيير السياسات واعتماد نهج ينطلق من الأسفل إلى الأعلى في إنتاج المعرفة، بما يتلاءم مع نموذج المساعدة التقنية اللامركزي بشكل متزايد.

86- وجد التقييم أن جميع المجالات التقنية الرئيسية والمنتجات المعيارية لشعبة التغذية والنظم الغذائية لا تزال ذات صلة ومفيدة. ويحتاج بعضها بالطبع إلى التحديث أو التعديل، وهناك حاجة إلى المزيد من المنتجات المعرفية القائمة على الخبرة لدعم الدول الأعضاء والمكاتب الميدانية في المنظمة، على النحو التالي:

- ينبغي لمنظمة الأغذية والزراعة أن تواصل جمع المعلومات بشأن الأنماط الغذائية لدعم الترويج للأكل الصحي والمستدام، بما في ذلك بشأن الأداة العالمية لبيانات الاستهلاك الفردي للأغذية، ولكن ينبغي تعزيز هذه المنصة بشكل ناشط أكثر في الأوساط الأكاديمية، ويجب أن تكون مرتبطة مع غيرها من المنصات المماثلة (مثل المنصة الخاصة بجامعة Tufts).
- يُعتبر مؤشر الحد الأدنى للتنوع الغذائي للنساء ذا أهمية لقياس تأثير النهج القائمة على الأغذية. وهو يكتسب شعبية، على الرغم من أنه لم يطبق بعد على نطاق واسع ويتطلب المزيد من الاختبار والترويج على المستوى الميداني، بالشراكة مع شعبة الإحصاءات في المنظمة. وخلال حقبة أهداف التنمية المستدامة وبوحي من مبدأ "عدم إهمال أحد"، قد تساعد المنظمة أيضاً على تطوير وتعزيز مؤشرات التنوع الغذائي التي تنطبق على عامة الناس، بغض النظر عن العمر أو الجنس.
- إن تطور جداول تركيبة الأغذية لتغطية أنواع الأغذية الأكثر تنوعاً بما في ذلك الأغذية المحلية والأصلية والبرية، مهم بالنسبة إلى تنوع النظام الغذائي، ولكن لا يمكن أن يتحقق ذلك بوضوح من خلال الوسائل الضئيلة للمنظمة وحدها، وينبغي تصميم ذلك كمسعى أوسع مع شراكات متعددة، بالاستناد إلى الشبكة الدولية لنظم البيانات الخاصة بالأغذية على الصعيدين الإقليمي والوطني، مع الإبقاء على منظمة الأغذية والزراعة: كوكالة راعية للبيانات بغية ضمان حيادها ونشرها بحرية.
- تم دعم الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية في العديد من البلدان قبل فترة 2011-2012 وبعدها. وقد يساعد تحليل لقنوات الإمداد الحالية وكيفية استخدام النظم الغذائية القائمة على الأغذية على المستويين الإقليمي والقطري، في تحديد الخيارات المستقبلية.
- تنمية القدرات: توسيع مبادرتي التثقيف من أجل التغذية الفعالة في المجال العملي/التثقيف من أجل التغذية في الدول الأفريقية الناطقة باللغة الفرنسية خارج أفريقيا، وإضافة نسخة باللغة الإسبانية من المنهج الحالي ووضع مناهج أكثر تخصصاً للجامعات التي ترغب في تجاوز أساسيات التغذية. ومن الضروري أيضاً مواصلة زيادة وعي الموظفين الفنيين في المنظمة وبناء قدرات التخطيط لدى الحكومات المحلية. ويمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تتشارك مع Ag2Nut في هذا الشأن. وتقوم شبكة لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية

بالتغذية حالياً بإنشاء مجموعات وطنية لـ *Ag2Nut*، وقد قدرت جميع تلك التي تم إنشاؤها حتى الآن تطوير المناهج بشأن الروابط بين الزراعة والتغذية.

- تشكل الروابط بين الأنماط الغذائية والفقير مجالاً يتطلب المزيد من التحليل والبيانات، ولا سيما في ما يتعلق بكيفية توفير الغذاء المغذي وبأسعار معقولة للفقراء. ويتم الاعتراف بشكل متزايد بقضايا عدم الإنصاف وعدم المساواة باعتبارها أساسية لفهم سوء التغذية. وهناك مجال لتحقيق مكاسب صحية كبيرة إذا كان بإمكان الفقراء الوصول إلى نظام غذائي غني بالخضروات والفاكهة والأسماك والزيت النباتي عالي الجودة.
- الدعم للسياسات: بناء على التوصية 3 التي تدعو إلى التواصل بشأن مسارات التأثير من نظم الأغذية إلى التغذية، فإنه يجب إعطاء الأولوية للمنتجات المعرفية التي تستهدف الجهات الفاعلة في مجال السياسات والتي تدعم دور المنظمة وجهودها القطرية في دورة السياسات المتعلقة بالتغذية ونظم الأغذية (من وضع السياسات إلى التنفيذ والتقييم)، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 1.

87- قد ترغب المنظمة وعلى وجه التحديد شعبة التغذية والنظم الغذائية في النظر في نهج لإدارة المعارف يكون أكثر من الأسفل إلى الأعلى. ونادراً ما يتم نشر منتجات المعرفة الممتازة الصادرة عن المكاتب الإقليمية والقطرية، على الصعيد العالمي، وعادة ما لا تترجم إلى لغات أخرى، مما يؤدي إلى وجود قدر كبير من المعارف التي لا يتم نشرها على النحو الصحيح داخل المنظمة. وفي إطار نموذج لا مركزي بشكل متزايد للمساعدة التقنية، تستحق هذه المسألة تصحيحاً من وجهة نظر إدارة المعارف، ولكن أيضاً كمصدر لتحفيز الموظفين الميدانيين.

88- وهناك مجال ناشئ للعمل المعياري، وهو دمج الاعتبارات التغذوية في نظم الإرشاد الزراعي. وينبغي على المنظمة أن تستند إلى عدد قليل من الوثائق الممتازة التي أنتجتها بالفعل بشأن هذا الموضوع، لتطوير ونشر وحدات الإرشاد المخصصة لإنتاج الأغذية المتنوعة والمغذيات الغنية ونصائح التغذية التكميلية. ويمكن استخدام هذه النماذج لتشجيع التوعية التغذوية بشكل منهجي أكثر داخل برامج المنظمة للمدارس الحقلية للمزارعين وكذلك في الخدمات الإرشادية الوطنية.

التوصية 6: وضع أدوات لدعم تعميم التغذية بشكل أكثر منهجية في البرنامج الميداني لمنظمة الأغذية والزراعة: "علامة تغذوية" للإشارة إلى المشاريع التي تنطوي على مكون تغذوي قوي؛ وتم إطلاق سلسلة من التقييمات القطرية للتغذية تدريجياً كجزء من عملية التحضير للأطر البرمجية القطرية؛ وتوسيع نطاق من منصات التدريب وإدارة المعارف الحالية لجميع موظفي المنظمة والخبراء الاستشاريين؛ وتحسين التوجيه بشأن كيفية العمل مع كيانات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة؛ وأداة تمويل عالمية قادرة على ترجمة الرؤية المستحقة للمنظمة، من خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية وعقد العمل من أجل التغذية وتحدي القضاء على الجوع، إلى موارد مالية يمكن للمنظمة استخدامها لتوسيع عملها المعياري والميداني في النظم الغذائية المراعية للتغذية.

89- إن تعميم التغذية المنهجية في البرنامج الميداني لن يحدث عن طريق الصدفة. وتحتاج المكاتب القطرية والإقليمية والإقليمية الفرعية للمنظمة إلى أن تتمتع بالقدرات لاستكشاف إمكانيات البرمجة المراعية للتغذية، وينبغي تطوير الأدوات لدعمها، على النحو التالي:

- ينبغي وضع علامة تغذوية بسيطة على كل مشروع من مشاريع المنظمة في مرحلة التصميم، للإبلاغ عن المشاريع التي تحتوي على عنصر تغذوي قوي، والتي ينبغي رصدها ودعمها عن كثب من قبل شعبة التغذية والنظم الغذائية والمكاتب الإقليمية. وستسهل هذه الأداة أيضاً الإبلاغ الموحد عن التغذية في جميع المشاريع والبرامج الاستراتيجية للمنظمة، الذي يشكل حالياً موطن ضعف.
- سلسلة من التقييمات القطرية بشأن التغذية والنظم الغذائية: تقييم نتائج البحوث الأخيرة والأعمال التحليلية السابقة، بما في ذلك وثائق التغذية القطرية الصادرة عن مركز الاستثمار التابع للمنظمة في أفريقيا في سياق البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، والملاحظ القطرية لبرنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول، التي تمت صياغتها في عامي 2016-2017، ومختلف الدراسات ومجموعات البيانات المتاحة، وينبغي إعداد سلسلة من التقييمات على المستوى القطري وإصدارها تدريجياً لإطلاع برامج المنظمة على المستوى القطري، المرتبطة في كل بلد بعملية إعداد أطر البرمجة القطرية، كما هو الحال بالفعل بالنسبة للتقييمات الجنسانية القطرية المنصوص عليها في سياسة المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين. وسيخلق ذلك فرصاً لاستكشاف نقاط دخول برنامجية محددة في سياق التغذية أثناء المشاركة الواسعة للمكاتب القطرية مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والجهات المانحة وأصحاب المصلحة الآخرين، وهو أمر يحصل عادة في عملية الإعداد لأطر البرمجة القطرية.
- توسيع فرص التدريب وموارد التعلم الإلكتروني بشأن نهج التغذية والنظم الغذائية، والترويج لها لدى ممثلي المنظمة، ومساعدتهم، والموظفين والخبراء الاستشاريين في المكاتب القطرية، بغض النظر عن مركزهم، على أساس الفجوات الفعلية على المستوى القطري.
- كما سيكون نظام لتبادل الدروس وأفضل الممارسات بين البلدان والأقاليم مفيداً جداً، على سبيل المثال، من خلال ورشة عمل على الإنترنت منتظمة لعرض أفضل الممارسات في مجال التغذية، أو من خلال "جائزة تغذوية" تسلط الضوء على المكاتب القطرية الأكثر استباقاً.
- تحتاج المكاتب القطرية إلى توجيهات أفضل بشأن كيفية التعامل مع مؤسسات القطاع الخاص الصغيرة والمتوسطة الحجم والحفاظ على العلاقات معها، مع أحكام ضد تضارب المصالح قابلة للإدارة للمكاتب القطرية وأصحاب المشاريع الصغيرة، وتناسب مع مستوى الخطر. وهذه ليست مشكلة بالنسبة لشعبة التغذية والنظم الغذائية لوحدها لأنها تتجاوز التغذية؛ ولذلك ينبغي أن يشترك في حلها البرنامج الاستراتيجي 4، ومكتب الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب أيضاً. ويمكن التعامل مع لجنة الأمن الغذائي العالمي وآلية القطاع الخاص وآلية المجتمع المدني لاستكشاف الخيارات.
- وأخيراً وليس آخراً، استكشاف طرق مع الجهات المانحة المهتمة لإعادة إطلاق الصندوق الاستئماني للتغذية الذي تلى المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية، أو أداة تمويل عالمية مماثلة (مثل صندوق مبادرة "القضاء على الجوع")، مما يمكنه أن يترجم حضور المنظمة الذي اكتسبته من خلال المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية،

وعقد العمل من أجل التغذية، وتحدي القضاء على الجوع، إلى موارد مالية يمكن للمنظمة أن تستخدمها للتوسع في أعمالها التغذوية بطريقة أكثر سرعة ومدروسة ومنهجية. ومن شأن هذا الصندوق أن يسمح للمنظمة بتعزيز جدول الأعمال هذا على نحو أفضل في البلدان والأقاليم التي لا تمثل أولوية لشركاء الموارد، مثل أمريكا اللاتينية.

90- ومن بين هذه الأدوات المقترحة، يبدو أن التقييمات القطرية لا غنى عنها لفريق التقييم. وتقوم العديد من المنظمات الأخرى بإنتاج ملامح قطرية للتغذية، ولكن هذه مجرد قوائم بيانات للمؤشرات. وقد تكون كافية للنهج القائمة على الصحة، ولكن بالنسبة لسوء التغذية يجب اتباع نهج قائمة على التغذية، مع فهم نوعي راسخ للأسباب الجذرية في إنتاج الأغذية وتوزيعها واستهلاكها، من أجل معالجة هذه الأسباب الجذرية. كما أن التقييمات القطرية قد تدعم بشكل مفيد عملية إعداد الأطر الجديدة للأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتساعد في تجهيز المكاتب القطرية للمنظمة بحجج تحليلية قوية لصالح النهج المراعية للتغذية في تفاعلها مع مختلف منتديات التنسيق والحوكمة على المستوى الوطني.

التوصية 7: ينبغي على المنظمة، في هذا الوقت الذي تحتاج فيه إلى مواجهة تحديات جديدة مثل الوزن الزائد والبدانة، والتغذية في ظل الأزمات والصراعات، أو النظم الغذائية المستدامة، أن تعزز قدرتها على دعم المكاتب القطرية ومساعدتها ونظرائها الوطنيين على تصميم مشاريع وبرامج وسياسات مراعية للتغذية، من خلال الجمع بين المزيد من المناصب في المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية، وزيادة مؤقتة في القدرات في المجالات التقنية الجديدة.

91- تفتقر معظم المكاتب القطرية إلى التجهيز المناسب من الناحية التقنية للتواصل بشأن التغذية وإشراك شركاء جدد وتطوير سلسلة من المشاريع المراعية للتغذية. ومن ناحية أخرى، تملك المنظمة قدرة محدودة على إنشاء وظائف فنية دائمة جديدة. ومع ذلك، لضمان معالجة القضايا الناشئة بطريقة متسقة ومع التركيز على السياسات، من الضروري أن تكون هناك قدرة تنسيق فنية أساسية في المقر الرئيسي وفي المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية. وتحتاج المكاتب القطرية أيضاً إلى أن تصبح أكثر "خبرة" في التعامل مع الدول الأعضاء ومجتمع الجهات المانحة بشأن النهج المراعية للتغذية.

92- وكانت أمثلة المكاتب الإقليمية والإقليمية الفرعية ومراكز الصمود (على سبيل المثال في جنوب أفريقيا) التي وظفت موظفين جدد ممولين من المساهمات الطوعية (مثل المشاريع) مكرسين لدعم المكاتب القطرية، خبرة إيجابية للغاية في توليد النمو في البرمجة المراعية للتغذية ذات النوعية الجيدة، وينبغي مواصلة ذلك. وعند تعبئة الموارد للتغذية، ينبغي أن تعطي المنظمة الأولوية لتعزيز قدرات مكاتبها الإقليمية/الإقليمية الفرعية، ومراكز الصمود، لدعم المكاتب القطرية في تصميم برامج مراعية للتغذية، والإشراف على الرصد والتقييم بشأن النهج القائمة على الأغذية، والأهم من ذلك، بناء قدرات المنظمات الوطنية النظرية وخاصة وزارات الزراعة، التي تحتاج أيضاً إلى تطوير قدراتها في السياسات والمشاريع والبرامج المراعية للتغذية.

93- ويمكن أن تنشئ المنظمة، إذا سمحت الموارد، مناصب مؤسسية للموظفين الذين يراعون التغذية في البلدان التي يشكل فيها سوء التغذية عبئاً ثقيلاً، ويمكن لهذه البلدان أن تدعم البلدان المجاورة.

94- وعلى نفس المنوال، يمكن لمنظمة الأغذية والزراعة أن تتوخى أيضاً زيادة مؤقتة صغيرة في القدرات للبرمجة المراعية للتغذية، قادرة على دعم البلدان في غضون مهلة صغيرة، على سبيل المثال، إعداد تقييم قطري، وتحديد نقاط الدخول والشركاء المهتمين، ووضع بضع ملاحظات عن المفاهيم. ويمكن أن توفر هذه الزيادة في القدرات مجموعة من المهارات المتنوعة في مجال السياسات والخبرات البرمجية في النهج المراعية للتغذية من مختلف الأوجه التقنية وبما يتعدى خبراء التغذية، مثل الباحثين الزراعيين أو المتخصصين في القطاع الخاص. وسيتعين تمويل الآلية من المساهمات الطوعية، ويمكن إدارتها من قبل مركز الاستثمار، أو بالشراكة مع الخدمات الاستشارية للتغذية في الاتحاد الأوروبي، أو من خلال برنامج التعاون في ما بين بلدان الجنوب في مجال التغذية.